الانفتاح الاقتصادى فى عالم متغير

حديث مع الدكتور محمد حلمى مراد

قد يكون للمتابع والمهتم بشئون بلاده من الخارج ،مع الصلة ـ بحكم عمله ـ بذوى الرأى العام والمسئولية فى الدول المتباينة ، نظرات لا يمكن ان تمر بنا ، دون الاستفادة منها فى الداخل .. ولذا فقد حرص (الاهرام الاقتصادى) ان يحقق هذه الفائدة فى حديث مع الاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد مدير مركز الامم المتحدةللمالية العامة والادارة ..

وحتى يكون كلامنا واضحا ومحددا ، يجب ان نبدأ بتعريف سياسة الانفتاح الاقتصادى .

اعداد : د . احمد عامر

يقول الدكتور محمد حلمى مراد .. سياسة الانفتاح هى اتباع سياسة تستهدف تحرير الاقتصاد القومى من القيود المفروضة عليه ، والتى تعرقل تقدمه وازدهاره فى المرحلة الراهنة . فمكننا له من الانتعاش والانطلاق ... لقد كانت حرب اكتوبر هى نقطة التحول ، ذلك لانها تسببت فى احداث عديد من المتغيرات الجديدة على الصعيدين القومى والدولى .. ولانها اتاحت الفرصة للنظر فى دعم كياننا الاقتصادى .. ولا اقصد بحرب اكتوبر والتى كانت سببا فى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، مجرد المعركة العسكرية التى اذهلت فيهاشعبات قواتنا المسلحة وانتصاراتها العالم .. وانما اقصد بحرب اكتوبر ايضا معركة حظر البترول عن الدول المساندة لاسرائيل .. ولقد ادى ذلك الى اشعار الدول المتقدمة صناعيا من الولايات المتحدة الامريكية الىدول اوروبا واليابان ، بمدى قدرة الدول العربية المنتجة للبترول على هز كياناتها هزا .. الا انه يجب أن نلاحظ أن هذا التضامن العربى فى استخدام سلاح البترول ، ما كان يمكن أن يحدث لولا اشتعال نار المعركة العسكرية ، واقتحام قواتنا لتحصينات العدو على قناة السويس ..

□ ولكن ما هى اهداف سياسة الانفتاح ..؟

● يقول د. حلمى مراد .. ان تحديد ما نريده من الانفتاح هو شرط اساسى لنجاح سياسة الانفتاح .. مصر فى حاجة ماسة الى رؤوس اموال اجنبية ، لتحقيق اهداف ثلاثة اولها : حل الاختناقاتالتموينية فى السلع الاساسية ، التى يعتمد عليها الشعب فى قوته اليومى . ثانيها : تعمير ما خربته الحرب من مدن ومساكن ومرافق وطرق وسكك حديدية ، واعادة فتح قناة السويس للملاحة ، باعتبارها شريان الحياة لمدن تلك المنطقة . ثالثها : اصلاح المرافق الاساسية التى تعرضت للتدهور ، وخاصة فى العاصمة ، نتيجة فترة المواجهة الطويلة ، دون ان يدخل عليها تحديث او تحسين او اصلاح ، بل ودون ان تلقى الصيانة الواجبة للحفاظ عليها فى حالة ملائمة : حتى تزداد قدرتها على استيعاب الاستثمارات الاجنبية .. والى جانب هذه الاهداف العاجلة الملحة ، هناك ايضا اهداف آجلة تحتاج الى رأس المال الاجنبى لدفع عجلة التنمية التى كادت تتوقف بسبب ظروف المعركة .

□ اذن .. ما الطريق الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر ؟

● يقول د. حلمى مراد .. الملاحظ فى البداية ، انه يغلب على حركات رءوس الاموال الاجنبية فى الوقت الحاضر التى تنساب من دولة الى اخرى ، انما هى رءوس الاموال العامة والحكومية اذا ما قورنت برؤس الاموال الخاصة التى توجهها الشركات أو الافراد للاستثمار فى الخارج .. ويمكن اجتذاب رأس المال الخاص باحد طريقين : اولهما : جعل مصر سوقا ماليةومركزا للودائع ، بحيث يمكن استثمار هذه الودائع عن طريق البنوك المودعة بها فى مشروعات التنمية ، بشرط ان يكون مستعدا لردها عند الطلب او فى الوقت المتفق عليه .. وهذا ما حاوله البنك الدولى المصرى لاجتذاب جانب من رؤوس الاموال العربية من الدول ذات الثروة النفطية ، ولم ينجح فى ذلك ، مما اضطره الى التعاون مع بعض البنوك الاوروبية ، حتى يحصل على رؤوس الاموال العربية : عن طريق هذه الاتحادات المصرفية لتوافر الثقة التىينشدها أصحاب رؤوس الاموال فيها .

والى جانب الثقة والاطمئنان فى السوق التى يودع عندها الممولون رؤوس اموالهم ، ينظر الممولون الى فائدة ودائعهم . فالبنوك المصرية تعطى فائدة تعادل ٤٪ أو ٥٪ فى حين انهم فى فرنسا يعطون ١٣٪ ، وفى امريكا ١٤٪ .

صحيح أن بعض البنوك المصرية بدأت تتطور وترفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه الاسترلينى الى ١٢٪ وبالدولار الى ٩٪ ولكن هل توجد مشروعات للتنمية فى مصر تعطى نسبة تغطى معدل الفائدة هذا ؟ ان ما يحدث هى أن البنك المصرى يحول هذه الودائع بدوره الى البنوك الاجنبية فى الخارج ، ويحصل على الفائدة المقررة هناك ، ويستفيد من فرق السعرين .

أما الطريق الثانى : لاجتذاب رأس المال الخاص ، فهو اعداد مشروعات مدروسة ، وطرحها على الممولين للاكتتاب فى رأسمالها . وهذا يتطلب الثقة فى نجاح مثل هذه المشروعات فى بلادنا ، وهو مايؤثر فيه سلبا ما يؤخذ على القطاع العام وعلى بعض سلعنا المصدرة الى الخارج من مثالب .. ومن هنا تبرز أهمية النهوض بالقطاع العام ، والقضاء على ما به من عيوب ومعوقات ، والاهتمام بما تصدره من سلع تعتبر عنوانا على قدرتنا الانتاجية ... وهذا يتطلب وجود بورصة للاوراق المالية ، يمكن عن طريقها أن يبيع الممول ما يملكه من اسهم عندما يريد أن يحصل على رأسماله ، دون أن يضطر الى الغاء فى المشروع الى الابد .

وبالجملة ، فانه يجب أن يطمئن المستثمر على ضمان رأسماله وامكانية تحويل عائده ، وان يرتاح الى جو العمل والاقامة ، ووجود المرافق الحيوية اللازمة لنجاح مشروعه ، وهو ما يجب أن تكفله الدولة

□ قلت للاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد .. ولكن ما هى معوقات نجاح سياسة الانفتاح ..؟

● أجاب .. لكى تنجح سياسة الانفتاح الاقتصادى ، لابد ان تتوفر مقومات هذا النجاح ، وهى تتلخص فى رأيى فى الاتى :

ـ توفير جو الثقة والاستقرار فى المعاملات الاقتصادية ، مما يطمئن المستثمرين واصحاب الاعمال على اموالهم ومشروعاتهم . ولا يكفى لذلك أن يتضمن قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى ، النص على عدم جواز التأميم أو المصادرة أو الوضع تحت الحراسة ، وانما بخلق الجو الذى يبعث على هذا الاطمئنان .. بدليل انه عندما زار

رئيس مجلس ادارة البنك الدولى العربى بعض دول الخليج لاجتذاب رؤوس الاموال العربية للتعامل مع هذا البنك ، ووجه بالاعتراض بان صدور قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى لا يعتبر الضمانة الكافية لانه يمكن الغاؤه بقانون ..!! ولا يمكن ان يكون مقبولا ان نفس الشخصيات التى تولت تلك الاجراءات الاستثنائية التى يفزع منها رأس المال العربى والاجنبى ، هى نفسها التى تتولى الاشراف على سياسة الانفتاح الاقتصادى .. فليس هناك رجال حصالدون لكل العصور ، فالدول تغير اشخاص سفرائها لدى الدول الاخرى ، عندما تغير سياستها حيالها ..

الى جانب ذلك ، بأن توفير جو الثقة ، يقتضى معاملة القطاع الخاص فى داخل مصر بنفس المعاملة التى يعامل بها القطاع الخاص الاجنبى الذى ينوى استثمار رؤوس امواله فى مصر .. كما يجب الغاء كافة القوانين الاستثنائية ، وفى مقدمتها قانون تنظيم فرض الحراسة رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى يمكن بمقتضاه فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعية والاعتبارية بحكم نهائى غير قابل للطعن ، يصدر من محكمة خاصة ليست محكمة قضائية عادية وفى احوال مصاغة بعبارات مطاطة قابلة للتفسيرات المتناقضة .. يجب الغاء ذلك القانون فى عهد ينادى باطلاق الحريات وسيادة القانون .

انى لا اطالب بذلك لطمانة رأس المال العربى والاجنبى فحسب ، بل انى اطالب بالعودة الى كافة الاوضاع القانونية والدستورية المعترف بها من اجل المواطن المصرى أولا وقبل كل شىء ، وامتثالا لمقالة الحريات التى ينادى عهد الرئيس السادات بها ..

نقطة هامة أخيرة أود ان اركز عليها ، هى انه لا بد اضافة الى اشاعة جو الثقة والاطمئنان ، مراعاة استقرار القرارات الاقتصادية وعدم التغيير والتبديل فيها من وقت لاخر ، لما يحدثه ذلك من بلبلة فى المعاملات الاقتصادية ، وتخوف من الارتباط بمعاهدات طويلة الامد ، ومن ثم عدم ارتياح المستثمرين الى استقرار احوالهم بعد استثمارهم فى مجالات حددت على أسس معينة .

— توفير المرافق والخدمات اللازمة لقطاع الاعمال على مستوى فعال ، يمكن المستثمرين وأصحاب الاعمال من تنفيذ مشروعاتهم بالكفاءة والسرعة اللازمة ، كوجود شبكة طرقات صالحة ، واتصال لاسلكى خارجى ميسر ، ووسائل مواصلات سريعة ومنتظمة ، وخدمة مصرفية فعالة ، وادارة كفؤ عاجلة فى المطارات والموانى ، وافادة مريحة بالفنادق .

— اصلاح احوال الادارة ، سواء على مستوى الادارة الحكومية أو القطاع الخاص ، حتى يكون على مستوى التعامل مع الخارج ، اننا نتحدث من سنين طوال عن ترشيد القطاع العام ورفع الكفاية الادارية والثورة الادارية والحوافز وغيرها من الشعارات التى لم تلمس لها أى اثر عملى .. ولو رجعنا الى قرارات وتوصيات مؤتمرات ولجان الاصلاح الادارى ، لوجدناها صورة متكررة .. ان مشكلتنا واضحة ، وعلاجها لا يحتاج الى عبقريات خاصة ، ولكن كل ما ينقصنا هو الفاعلية فى التنفيذ ، والحسم فى اتخاذ القرارات .. ويرتبط بالاصلاح الادارى وترشيد القطاع العام ، أمران جوهريان لا يمكن بدونهما ان تصلح الاحوال : الاول : اعادة النظر فى الاوضاع التى نجمت عن التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة ، او بين الولاء والكفاءة .. الولاء يجب ان يكون للوطن ، أما الخبرة والكفاءة فيجب أن يكون المقياس الوحيد لتولى المناصب واحتلال المراكز القيادية ، دون اعتبار لزكاة شخصية ، او صلة قرابة أو مصاهرة ، أو خدمات سابقة .. الامر الثانى : المحاسبة عن الاخطاء ، فليس هناك ما هو أكثر اهدارا للمال العام ، واستهتارا بالقيم الصالحة ، وقضاء على الشعوب بالواجب والمسئولية ، من عدم المحاسبة عن الاخطاء التى ترتكب مهما كان الخطأ فادحا ، واقسى ماينفذ هو اجراء النقل من مكان الى اخر .. ان الانفتاح الاقتصادى ينبغى أن يقترن بانفتاح عقلى ادارى ، يعين على تيسير معاملات الناس دون معقدات غير مستساغة أو تسويف لا مبرر له .

□ قلت للاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد .. ولكن اذا كانت هذه هى مقومات نجاح الانفتاح الاقتصادى .. فما هى فى رايك معوقات هذا الانفتاح أو المحاذير التى يجب ان نتنبه اليها .. ؟

● أجاب .. هذه المحاذير التى يمكن تجنبها حتى نوفر للانفتاح الجو الملائم والمناخ المناسب للنجاح ، هى فى رأيى تتلخص فى : —

— لا تعنى سياسة الانفتاح بالطبع ، فتح الابواب لكافة السلع والاستثمارات بلا قيد أو شرط . فهذا النوع من الانفتاح المطلق لا وجود له حتى فى الدول الرأسمالية .. ولكن مع ذلك يجب ألا تعود الى حالة الانغلاق باسم وضع ضوابط للانفتاح الاقتصادى ، بحيث أن ما يتقرر اباحته من ناحية ، تسلبه الضوابط المقررة من ناحية أخرى ، ولا يلبث أن يتبين المراقبون فى الخارج اننا غير جادين فى سياستنا الاقتصادية الجديدة وننتهى الى فشل ، نظرا للدقة فى رسم الحدود الفاصلة بين الانفتاح الجائز والضوابط الواجب مراعاتها تحقيقا للصالح القومى الاقتصادى والسياسى معا .

— ان الانفتاح على الدول التى كنا نغلق الابواب دونها : لا يعنى أن نغلق الابواب مع الدول التى كنا نتعامل معها فى السابق ، ذلك لان كثيرا من معداتنا واساحتنا مستورد من هذه الدول ، وان صيانتها وتجديدها واستمرارها يحتاج الى معدات وقطع غيار ومستلزمات أخرى من الدول المصدرة لها . وهذه النقطة وعتها القيادة السياسية ، ويظهر بوضوح حرص الرئيس السادات — من تصريحاته وبياناته — على ايجاد هذا الانفتاح المتوازن .

— ليس معنى الانفتاح أن ندعو المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال لاستثمارها فى بلادنا ، بينما يكون دورنا دور المتفرج المنتظر لثمرات هذا الانفتاح ، دون عمل ايجابى أو جهد حقيقى يبذل من جانبنا ، لان هذا الفهم الخاطىء يطمع الشعب بالسلبية والتواكل ، ويجعلنا دائما عالة على الغير من الدول المتطورة أو المتقدمة اقتصاديا .

— ليس معنى الانفتاح أيضا أن نحصل على التكنولوجيا الحديثة عن طريق الشراء ، بحيث تستورد المصانع وتنقل لتركيبها على أرض الدولة ، ويجرى تشغيلها حتى اذا ما استهلكت ماديا أو فقدت صلاحيتها عدنا ، نفاجأ التطور التكنولوجى ، فعن الالتجاء الى شراء غيرها لتحل محلها ، وانما يجب العمل على استيراد التكنولوجيا المتطورة ، مع تنشيط البحث العلمى لاستحداث الجديد الذى يضاف الى المستورد والمنقول ، وذلك عن طريق دعم البحوث العلمية ، وتوجيهها الوجهة التطبيقية للنهوض بالبلاد ومعالجة مشاكلها الاقتصادية .

— ان سياسة الانغلاق الاقتصادى ، ليست هى السبب الوحيد لتردى أوضاعنا الاقتصادية بل ان هناك أسبابا أخرى يجب ان نعالجها بنفس الاهمية وفى نفس الوقت ، حتى نتمكن من سياسة الانفتاح من تحقيق ما نعقده عليها من آمال .

□ قلت .. ولكن متى تحقق سياسة الانفتاح نتائجها والآمال المعقودة عليها ؟

● اجاب الاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد .. من الخطورة ان نتصور بعضهم أن الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، سيؤدى حالا وفورا الى الانتعاش والازدهار ، بل الاخطر من ذلك ان ندخل فى روع الجماهير التى عانت الحرمان طويلا ، كما لو كان رأس المال الاجنبى واقفا فى حالة انتظار على الابواب ، وانه بمجرد أن يقرر الاخذ بسياسة الانفتاح ، لابد أن ينساب ويتدفق بأقصى سرعه وفى لمح البصر ، حقا أن وفودا كثيرة من رجال الاعمال قدمت الى مصر ، للتعرف على مجالات الاستثمار فيها كخطوة تمهيدية واستطلاعية ، ولكن ليس معنى ذلك انها قررت انشاء مشروعات استثمارية بقام فى وقت قريب ، ذلك لان اتخاذ قرار من احدى الشركات الكبرى بانشاء مشروع استثمارى فى دولة اجنبية ، يحتاج الى بضعة اشهر قد تصل الى سنة كاملة ، ومن هنا يتبدد خطورة ما تنشره بعض الصحف من اعطاء آمال عريضة للشعب ، لا يمكن تحقيقها بالسرعة التى تحدث عنها الصحف فيصدم الشعب اذا لم نجد أن هذه الامانى التى زينت له لم تتحقق ، وان الوقت يمر دون أن يلمس شيئا مما قيل له عنه ..